مساهمة سياسات الدعم المالي في تطوير المؤسسات المصغرة في الجزائر
– دراسة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من 2017 إلى 2022–.

The contribution of financial support policies to the development of micro-enterprises in Algeria -The study of the National Agency for the Management of Micro credit 2017 to 2022.

عامر عمار*[1]، بن نذير نصر الدين [2]

[1] جامعة البليدة 02،مخبر التنمية الاقتصادية البشرية في الجزائر، eea.ameur@univ-blida2.dz

[2] جامعة البليدة 02، مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات، bennadir.nacer@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/03/01 تاريخ القبول: 2023/05/21 تاريخ النشر: 2023/06/06

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور سياسات الدعم المالي في تطوير المؤسسات المصغرة في الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كنموذج، للوصول إلى الدور الذي تؤديه هذه الوكالة تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي من خلال التطرق لمختلف سياسات الدعم المالي التي وضعتها الدولة الجزائرية لتمويل المشاريع والمؤسسات المصغرة ، وتوصلت الدراسة إلى أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تعتبر من أهم الآليات التي تعتمد عليها الدولة في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية، كالتقليل من البطالة، المساهمة في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني والتسويق المحلي للمنتجات ، وهذا من خلال مختلف التسهيلات وسياسات الدعم المالي الموجهة للمؤسسات المصغرة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المصغرة ; هيئات الدعم المالي ; الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تصنيف JEL: L13، M13، J23، J68

Abstract:

This study aims to highlight the role of financial support policies in the development of micro-enterprises in Algeria through the National Agency for the Management of Micro-credit as a model, in order to reach the role played by this agency, the descriptive analytical approach was used by addressing the various financial support policies set by the Algerian state to finance Small projects and institutions, and the study found that the National Agency for Microcredit Management is one of the most important mechanisms that the state relies on to improve some economic indicators, such as reducing unemployment, contributing to the added value of the national economy and local marketing of products, and this is through various facilities and financial support policies oriented to small businesses.

Keyword: Micro-Enterprise ; Financial support agencies; National Agency for the Management of Microcredit.

JEL Classification Codes: J68،J23، M13، L13

*عامر عمار،

I. مقدمة:

تزايد الاهتمام بالمؤسسات المصغرة والتي تعتبر في جل اقتصاديات الدول المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، من خلال الدور الذي تؤديه على حد سواء على المستوى المحلي في امتصاص البطالة وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية ،والمساهمة في الدخل الإجمالي الخام وإحداث التوازن من خلال تنويع الصادرات ، والتي ينتعش بها الميزان التجاري ، وهذا الدور الذي توديه أدى إلى إعطاء مكانة للمؤسسات المصغرة، وهو ما تطلب سن قوانين وإعطاء تسهيلات وتخفيف الإجراءات عليها وامتيازات من خلال سياسات الدعم المختلفة وإنشاء الهيئات الداعمة لها، خاصة في الجزائر ظهر الاهتمام واللجوء إلى هذه السياسات منذ تسعينيات القرن الماضي وتخليها عن النظام الاشتراكي، وتبني الانفتاح الليبرالي للاقتصاد أين بقيت هذه المؤسسات في تطور مستمر.

وتعتبر هذه السياسات الداعمة لهذه المؤسسات التي تم اللجوء لها من طرف الدولة الجزائرية، من أهم الهيئات التي تم إنشاؤها وتطويرها لتمويل ودعم حاملي المشاريع ، وتغيرها من الهياكل والصناديق الداعمة للمؤسسات المصغرة خاصة، أين زاد الاهتمام بهذه الوكالات والصناديق من خلال إعادة إدماجها أو تحويلها من وزارة العمل والضمان الاجتماعي إلى الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة، وإعطائها أهمية كبيرة بتحديث القوانين والتشريعات التي تسيرهم وتنظمهم.

وفي هذا الإطار تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهم المفاهيم الخاصة بالمؤسسات المصغرة، بالإضافة إلى مختلف سياسات الدعم الذي أقرتها الدولة الجزائرية للنهوض وتطوير هذا القطاع الهام، من خلال محاولة دعم أكبر عدد من المؤسسات. ولتوضيح ذلك تم القيام بدراسة تحليلية لمعطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة من 2017 إلى 2022.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة:

كيف تساهم سياسات الدعم المالي في تطوير المؤسسات المصغرة في الجزائر من خلال برامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؟

ومن أجل الإجابة على الإشكالية ولما يقتضيه البحث العلمي من اختيار وتقدير للمنهج الملائم للدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، للإجابة عن الفرضيات التالية:

- المؤسسات المصغرة عنصر فعال في نمو و تطوير النشاط الاقتصادي الوطني.

-تعتبر سياسات الدعم التي استحدثتها السلطات الجزائرية، من أهم الإجراءات التي ساهمت في تقديم الدعم المالي الكافي للمؤسسات المصغرة.

-تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل ودعم المؤسسات المصغرة والتأثير الايجابي لبعض المؤشرات الاقتصادية.

قبل أن نتطرق إلى الموضوع، سوف نقوم بالإشارة إلى الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، حيث أنه هناك اختلاف في الأهداف والنتائج التي تم التوصل إليها في كل دراسة وأهمها:

-دراسة هرقون تفاحة (2011-2012): سياسات دعم المؤسسات المصغرة وأثرها على التشغيل ، دراسة حالة (ولاية تيارت)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم تجارية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تيارت، الجزائر، تمثلت أهداف البحث في الوصول إلى مجموعة من الأهداف النظرية والتقييمية ، يتمثل أهمها في إبراز مختلف مراحل إنشاء المؤسسات المصغرة، وكذا التطرق إلى الدور التنموي المحلي الذي يؤديه الاستثمار في مجال هذه الأخيرة في الجزائر ، ومعرفة آليات تمويل المؤسسات المصغرة والتي تهدف إلى إبراز مختلف المصادر والطرق التمويلية التي تحتاجها هذه المؤسسات ، للوصول

إلى الأهداف المنوطة بها ، و دعم مختلف الجوانب الإيجابية لهذا النوع من المؤسسات ، أما الأهداف التقييمية فهي محاولة تشخيص وتقييم واقع المؤسسات المصغرة على مستوى ولاية تيارت وذلك بإعطاء إحصائيات خاصة عن عدد المؤسسات المنشأة بما فيها المؤسسات الناجحة وكذا عدد مناصب الشغل المنشأة من قبل هذه المؤسسات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن قطاع المؤسسات المصغرة في الجزائر لم يعرف اهتماما كبيرا في العهد الأول ، ما جعل معظم هذه المؤسسات تأخذ الإطار غير الرسمي واختيار الدولة للمؤسسات المصغرة بتبني سياسات وتسخير أجهزة لتنمية هذه المؤسسات لم يكن نابعا من رؤية كاملة، بل كان مرتبط بتوجهات المخططين والسياسيين، وكل ما كان ينتظر منها هو تحقيق بعض أهداف التنمية الاجتماعية، والتي تتمثل في التخفيف من البطالة التي خلفتها الإصلاحات الاقتصادية في التسعينات من القرن الماضي، حيث ارتبطت المؤسسات المصغرة في الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وفي نفس الوقت نجدها تقدم ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

–دراسة صالحي سلمى(2021): آليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دراسة حالة (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد05، عدد01، ص278-297، تمثلت أهداف البحث في الوصول إظهار الدور الذي تقوم به السلطات العمومية الجزائرية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها ، من خلال إبراز أهمية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تقوم به في امتصاص البطالة وتوفير مناصب شغل للمستثمرين الشباب، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن قطاع المؤسسات المصغرة في الجزائر مهم جدا، إذ تعتبر الوكالة هي أحد الخيارات والحلول الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة الجزائرية من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمة هذه الأخيرة في تمويلها، وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في التخفيف من حدة البطالة فهي تمتاز بكثافة عمالية كبيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛ بسبب صغر حجم رأس مالها، فهي تعتمد على العمالة الكثيفة مقابل تخليها عن الآلات والمعدات المتطورة. وبهذا فهي توفر مناصب شغل للعديد من أفراد المجتمع، إذ تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني في الجزائر وتعاني من عدة مشاكل اقتصادية وصناعية وخدماتية، منها عدم قدرتها على مواكبة التطورات التكنولوجية، والوصول إلى تطبيق معايير الجودة الشاملة، بالإضافة إلى عدم قدرتها على تحسين وتطوير أدائها، فضلا عن هشاشتها وضعفها أمام المنافسة الخارجية؛ بفعل غياب الآليات الكافية للحمايةالقانونية.

–دراسة صادق هادي (2021): دور أجهزة التمويل المصغر في تطوير النشاط المقولاتي في الجزائر، دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتي ة(2000-2019)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ، المجلد 06، عدد 01، ص155-178، تمثلت أهداف البحث في إظهار الدور الذي تؤديه أجهزة التمويل في تطور النشاط المقاولاتي في الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة، مع التركيز بشكل أساسي على تقييم دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANADE) والتي كانت تسمى سابقا "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) كجهاز فاعل في هذا الإطار، وهذا بالنظر لتضاعف القدرات التمويلية للاقتصاد الوطني بداية من سنة 2001 جراء ارتفاع إيرادات النفط، وهو ما دفع بالدولة إلى استحداث وتطوير نشاط العديد من أجهزة التمويل المصغر الموجهة لدعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمة هذه الإجراءات والأجهزة في تدعيم دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وترقية روح المقاولاتية لدى الفئات الشبانية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي اعتبار التمويل المصغر رافدا مهما من روافد تشجيع وتطوير النشاط الاستثماري

والعمل المقاولاتي لما يوفر من فرص للفئات الهشة وأصحاب الدخول الضعيفة للنفاذ إلى مختلف الخدمات التمويلية ، بالإضافة إلى توزع الأنشطة المقاولاتية على مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة تلك التي لا تتطلب تكوينا نوعيا، أو رأس مال كبير.

II. مساهمة المؤسسات المصغرة في النشاط الاقتصادي

1.II معايير تعريف المؤسسات المصغرة:

إن اختلاف التعاريف الخاصة بالمؤسسات المصغرة من بلد إلى بلد، ومن نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر، جعل تحديد مفهوم موحد للمؤسسات المصغرة معقد، ومن خلال مختلف التجارب الدولية والعربية نجد معظم هذه التعاريف ترتكز على عدة معايير منها كمية ومنها نوعية، وقد تأخذ في التعريف كل أو جزء منها وتنقسم هذه المعايير إلى:

1.1.II المعايير الكمية :

تعتبر المعايير الكمية المتمثلة في عدد العمال، تركيبة رأسماله، حجم الطاقة المستغلة، رقم الأعمال، التقدم التكنولوجي، من بين أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات المصغرة، وتعتبر مؤشرات تقنية اقتصادية ونقدية(بن سعد، 2004، صفحة 25).

2.1.II المعايير النوعية :

تعتبر المعايير الكمية غير كافية لتحديد مفهوم المؤسسات المصغرة، لأنها تعاني من بعض النقائص مثل طبيعة تنظيم العمل وعلاقة المؤسسة بالمحيط، مما أدى لظهور معايير أخرى أهمها: الملكية، المسؤولية، حصة المؤسسة من السوق...الخ (بن نوري، 2005، صفحة 11).

2.II أهم التعاريف للمؤسسات المصغرة:

1.2.II تعريف البنك الدولي:

هي المؤسسة التي يكون عدد موظفيها أقل من عشرة عمال ورقم أعمالها أقل من 100.000 دولار أمريكي، كما لا يزيد إجمالي مبيعاتها عن هذه القيمة(لخلف، 2004-2005، صفحة 05).

2.2.II تعريف المعهد التركي للإحصاء:

عرف المؤسسات متناهية الصغر العمال الذين يعملون بها 1-9 عمال، أما الصغيرة التي تضم من 10-49 عامل، والمتوسطة يكون فيها عدد العمال من 50-199 عاملا(هرقونة، 2011-2012، صفحة 55).

3.2.II التعريف حسب المشرع الجزائري :

إن نشأة المؤسسات المصغرة في الجزائر جاء حتمية لظهور مشروع تشغيل الشباب الذي يعتبر أول قانون تشريعي يحدد سياسات التشغيل في الجزائر، من خلال تشجيع إحداث أنشطة ومقاولات، لإنتاج سلع وخدمات. (الجريدة الرسمية، 1996 ،عدد 41، صفحة 11). كما يعتبر أول تعريف جاء للمؤسسات المصغرة في كونها المؤسسات التي يقدر متوسط عدد عمالها بثلاث مناصب كحد أقصى ورأس مالها لا يتعدى 4.000.000 دج في كل متوسط (الجريدة الرسمية، 1996 ،عدد 52، صفحة 17).

أما حاليا فقد تغير المعيار المعتمد وفقا للقانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي عدل بالقانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، حيث أصبح يعتمد على عدد العمال وكذلك رقم الأعمال والحصيلة السنوية (انظر الجدول رقم 01 في الملحق).

4.II خصائص المؤسسات المصغرة

إن المؤسسات المصغرة تمتاز عن غيرها بمجموعة من الخصائص دون غيرها أو تشترك في بعضها ومن خصائصها:

1.4.II رأس المال:

يعتبر رأس المال في المؤسسات المصغرة منخفض بالمقارنة بمختلف المؤسسات الأخرى، مم ا جعلها محل اهتمام المستثمرين الصغار(جبار، 2004، صفحة 215).

2.4.II المرونة :

يمتاز هذا النوع من المؤسسات بسهولة تكيف الإنتاج حسب الاحتياجات، مع مراعاة الرغبات المتجددة للمستهلكين، إذ أن المؤسسات المصغرة تكون محدودة نسبيا، ولها علاقة قريبة بالعملاء مما يجعلها تتعرف على رغبات الزبائن واحتياجاتهم التفضيلية، مما يؤدي إلى استجابة سريعة لأي طارئ قد يحدث للطلب، عكس المؤسسات الأخرى التي تلجأ إلى دراسة تسويقية (بحوث التسويق) ودراسة لاستراتيجيات وسياسات واتخاذ القرار المناسب مما يزيد من الوقت والتكلفة (توفيق و يوسف، 2002، صفحة 26).

3.4.II التكنولوجيا :

تعتمد اغلب المؤسسات المصغرة على التكنولوجيا البسيطة، ذات مستوى تكنولوجي منخفض، لكون التكنولوجيا الحديثة تتطلب استثمارات كبيرة ورأسمال كبير، مما لا تستطيع المؤسسات المصغرة توفيره، وذلك نظرا لمحدودية مصادر التمويل الموجه إليها، وتعتمد على اليد العاملة بدرجة أكبر(أيمن، 2007، صفحة 44).

مما سبق، لا ينفي أن جل المؤسسات المصغرة تعتمد على التكنولوجيا البسيطة، بل توجد منها من تعتمد على التكنولوجيا الحديثة مثل المؤسسات الناشئة التي يصنفها البعض في درجة المؤسسات المصغرة.

4.4.II استرداد رأس المال :

تعتمد المؤسسات المصغرة على رأسمال صغير، يتم استرداد رأس المال المستثمر في فترة قصيرة، ومدة دوران رأس المال سريعة.(أيمن، 2007، صفحة 44).

5.II مميزات المؤسسات المصغرة:

-المرونة في الإدارة والأداء؛

-المعرفة الدقيقة بالعملاء والأسواق؛

-علاقة تكاملية وتبادلية مع المحيط؛

- الخدمات الفورية للعملاء، خدمات البيع وما بعد البيع؛

-الاعتماد على العلاقات الشخصية في التعامل مع العمال؛

-التقيد المحدود بالقوانين الحكومية.

6.II أهمية المؤسسات المصغرة للاقتصاد الوطني :

وتحقق عملية العناية بهذه المؤسسات أهدافـذات طابع اقتصادي واجتماعي، تتمثل مظاهرها وأهميتها في الآتي:

- الحد من البطالة وتوفير فرص العمل؛
- تحديث الخدمات والمنتجات المعروضة ؛
- تنمية الموارد المحلية؛
- القضاء على الاحتكار وتحقيق التوازن الجهوي ؛
- متطلبات رأس المال المطلوبة منخفضة ومبلغ القرض المطلوب صغير والمخاطر عالية؛
- نقص القوى العاملة اللازمة لتحقيق العمل الجماعي وخفض التكاليف نسبيا؛
- بساطة التكنولوجيا المستخدمة وسهولة استخدامها؛
- وجود إجراءات عمل مبسطة وتخطيط واضح وتنظيم واضح ؛
- تقليل تكاليف الإدارة والتسيير؛
- سرعة ودقة اتخاذ القرار؛
- السرعة والسلاسة في تغير نوع النشاط.

7.II مساهمة المؤسسات المصغرة في الاقتصاد الوطني :

- تعزيز المبادرة الفردية والجماعية من خلال تطوير السلع أو الأنشطة الاقتصادية الخدمية التي لم تكن موجودة من قبل، وكذلك إحياء الأنشطة الاقتصادية التي تم التخلي عنها لأي سبب من الأسباب، مثل تنشيط القطاع الصناعي وتجارة المناولة التقليدية في قطاعي البناء والهندسة المدنية؛
- خلق وظائف جديدة بشكل مباشر للوافدين الجدد إلى المؤسسة، أو بشكل غير مباشر عن طريق توظيف آخرين؛
- إعادة دمج المفصولين في المجتمع نتيجة إفلاس بعض المؤسسات الع مومية أو انخفاض التوظيف بسبب إعادة الهيكلة أو الخصخصة، مما يدعم إمكانية تعويض بعض المفصولين عن الأنشطة الضائعة؛
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة مهمة لتعزيز الثروة المحلية وتقييمها، وأيضل إحدى وسائل التكامل والتكامل بين المناطق؛
- يهدف إلى أن يكون رابطا في النسيج الاقتصادي من خلال علاقات شاملة تربطه بالمؤسسات الأخرى المحيطة والمتفاعلة التي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛
- الوصول إلى العديد من شرائح المجتمع التي لديها أفكار استثمارية جيدة ولكن ليس لديها القدرة المالية والإدارية لترجمة هذه الأفكار إلى مشاريع حقيقية؛
- التقليل من حدة الفقر وكذا إدماج مختلف الشرائح من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- تشجيع المرأة المنتجة وخاصة في الأرياف ، وهذا بمساهمتها في خلق الثروة وتحسين مداخيل الفئات الهشة من المجتمع؛
- تثبيت عدد كبير من سكان الأرياف والتقليل من النزوح الريفي، باستغلال دعم وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة في دعم المرأة الريفية والمرأة المنتجة على وجه الخصوص وتوطينها في مؤسسات مصغرة.

III. هيئات الدعم المالي للمؤسسات المصغرة في الجزائر

تتوفر الجزائر على هيئات وصناديق لدعم وتمويل حاملي المشاريع، من خلال السياسات التي اتبعتها الجزائر من أجل النهوض وتطوير هذه المؤسسات، واستغلال الطاقات الخام التي تتوفر عليها الجزائر من يد عاملة، من أفكار ومواد أولية وبيئة اقتصادية ملائمة، ومن أهم هيئات دعم المؤسسات المصغرة ما يلي:

1.III الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية(EDANA):

هي هيئة عمومية أنشئت سنة1996، ذات طابع خاص وكانت تسميتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (**ANSEJ**) (الجريدة الرسمية، 1996 ،عدد12، صفحة 12)

ومن أجل توفير الظروف اللازمة للمضي قدما بالمؤسسة المصغرة وترقية مرافقتها نحو تأدية وظيفتها الاقتصادية الحقيقية التي أنشئت لأجلها، قامت السلطات العليا بوضع مقاربة اقتصادية جديدة لدعم ومرافقة أصحاب المشاريع، وفق تصور جديد يؤسس لرؤية اقتصادية شاملة تهدف إلى استحداث وتطوير المؤسسات المصغرة في أساس السياسة العمومية للدولة، فضلا عن تدارك النقائص المسجلة في الجهاز السابق لدعم تشغيل الشباب وتطوير أدائه ، تم تغيير تسميتها من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وأصبحت تسمى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (الجريدة الرسمية، 2020 ،عدد 70، صفحة 8).

ولاعتماد مقاربة اقتصادية ناجعة وفعالة في عملية مرافقة وإنشاء المؤسسات المصغرة، من شأنها الإسهام في دفع التنمية وتشجيع المبادرات المقاولاتية واستحداث النشاطات ذات المردود الاقتصادي المتنوع والفعال، تم إسناد تسيير الوكالة التي كانت تحت وصاية وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ووضعها تحت وصاية وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة (الجريدة الرسمية، 2022 ،عدد71، صفحة 5).

تتكفل الوكالة بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية يهدف لمراقبة حاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات قصد خلق الثروة ومناصب العمل ، وتسعى الوكالة إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتية وتمنح إعانات مالية وامتيازات مالية خلال مراحل التجسيد على 61 وكالة تغطي كامل تراب الجمهورية وكذا العديد وتوزع على الفروع.

2.III الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC):

تأسس سنة 1994 كمؤسسة عمومية للتأمين عن البطالة (**CNAC**)، تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تم إنشاؤه لاستيعاب وتخفيف الأثر الاجتماعي لتسريح العمال، وإصلاح القطاع الاقتصادي في إطار السياسات التي انتهجها الجزائر في التخلي عن النظام الاشتراكي وتتمثل مهمتها في دعم إنشاء وتوسيع أنشطة حاملي المشاريع، والأفكا ر العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و50 عاما (الجريدة الرسمية، 1994 ،عدد44، صفحة 5).

وتم تقييد نشاطه المتمثل في منح القروض ودعم المشاريع وتجميد جميع مشاريعه، وتحويلها إلى الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية، وتم الإبقاء على مهامه التي أنشئ من اجلها وهي التكفل بالبطالين والعاطلين عن العمل، للاستفادة من تعويض التأمين عن البطالة وتعويض البطالين الذين فقدوا مناصب عملهم، لأسباب اقتصادية وبصفة لا إرادية لسبب من الأسباب وفقا للتشريع المعمول به. (الجريدة الرسمية، 1994 ،عدد44، صفحة 13) .

3.III الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (**ANGEM**)، إحدى سياسات الدعم في الدولة الجزائرية للتعامل مع البطالة ، تقدم المساعدة والامتيازات للمستفيدين، بالتنسيق مع المؤسسات المالية وجميع الفاعلين على المستويين المحلي والوطني. استخدمت الجزائر التمويل الأصغر ،كأداة لمكافحة الفقر منذ عام 1999 لكنها لم تكن ناجحة، كما توقعت السلطات العمومية، لذلك كان من الضروري إنشاء مؤسسة أخرى، تقدم التمويل الأصغر، تسمى " الوكالة الوطنية للقرض المصغر "، لاستكمال إطار السياسة العامة. تهدف إلى دمج أولئك الذين يستفيدون من التمويل المصرفي في الاقتصاد. وتحقيقا لهذه الغاية، أعربت السلطات العامة عن رغبتها وتصميمها على محاربة الفقر.

متابعة لتوصيات المؤتمر الدولي حول "تجربة الجزائر في التمويل متناهي الصغر والذي ضم عددا كبيرا من الخبراء في مجال التمويل الأصغر "ديسمبر-2002-تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري، تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة (الجريدة الرسمية، 2004 ،عدد 06، صفحة 4).

ولاعتماد مقاربة اقتصادية ناجعة وفعالة في عملية مرافقة وإنشاء المؤسسات المصغرة، من شأنها الإسهام في دفع التنمية وتشجيع المبادرات المقاولاتية واستحداث النشاطات ذات المردود الاقتصادي المتنوع والفعال .تم توحيد وكالات الصناديق الداعمة من أجل تسيير جيد للهيئات وسياسات الدعم ،حيث تم تحويل مهامها ووضعها تحت وصاية وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة (الجريدة الرسمية، 2022 ،عدد 71، صفحة 5).

III.4 صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (CGCCP):

هو صندوق ضمان بالنسبة لحامل المشروع والبنك، تم إنشاؤه للسماح للمؤسسات المالية بالمحافظة على مستحقاتها في حالة عدم القدرة على السداد من طرف أصحاب حاملي المشاريع في إطار جهاز القرض المصغر، إذ يعتبر حامل المشروع ملزم بالانخراط في هذا الصندوق، تتمثل مهامه في ضمان القروض المصغرة الممنوحة ، من طرف البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الذين تحصلوا على إعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، حيث أن صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة يغطي بناء على طلب البنوك والمؤسسات المالية المعنية للمبالغ المستحقة التي لاتزال في أصل الدين والفوائد المستحقة حتى تاريخ إعلان الخسائر . (الجريدة الرسمية، 2004 ،عدد14، صفحة 14).

كما أن حامل المشاريع ينخرط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، بعد إشعار الموافقة البنكية ، وانخراطه شرط أساسي لتمويل المشروع ، حيث يتم حساب مقدار المساهمة في الصندوق على أساس القرض البنكي الممنوح ومدته، ويشرع في دفع الاشتراك في الحساب المركزي لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (الجريدة الرسمية، 2005 ،عدد04، صفحة 4) .

كما تم تحويل مهامه وضعها تحت وصاية وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة من اجل تسيير ناجع وتحقيق كفاءة وفعالية، باستغلا ل الموارد المتاحة من اجل اعطاء ثقة للبنوك بتمويل المشاريع (الجريدة الرسمية، 2022 ،عدد 71، صفحة 6).

III.5 برامج وزارة التضامن الوطني والأسرة و قضايا المرأة (PMSNFCF):

تتولى وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة دعم المرأة المنتجة خاصة في الأرياف والمناطق النائية، بالإضافة إلى فئة ذوي الاحتياجات الخاصة الحاملة لأفكار المقاولاتية، من خلال جملة من المشاريع، وتجسيدها على شكل مؤسسات مصغرة،

وذلك بالتوجيه والمرافقة للنساء الماكثات بالبيت وفئة ذوي الاحتياجات الخاصة، في تجسيد المشاريع وإنشاء تعاونيات حرفية وفلاحية ووحدات صغيرة لتربية الحيوانات، واقتناء شتلات الأشجار المثمرة والاستغلال الجيد للمساحات الغابية

وكذلك اعتمدت وزارة التضامن الوطني على الجانب التسويقي والمرافقة، من خلال تنظيم معارض محلية، جهوية ووطنية والمشاركة، أيضا في المعارض الدولية للتعريف بالمنتجات والترويج لها، وتخصيص فضاءات في الفنادق والمؤسسات الفندقية والغرف الحرفية والفلاحية، وتخصيص أجنحة ضمن المساحات التجارية الكبرى لبيع منتوجات النساء الماكثات بالبيت وتطوير التسويق الالكتروني وتطوير وسم المنتج ووسم المنتجات العائلية ليشمل منتوجات المرأة الماكثة بالبيت.

IV. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) كنموذج

1.IV تقديم الوكالة:

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (الجريدة الرسمية، 2004 ،عدد 06، صفحة 4)، موزعة في شبكة لا مركزية، حيث أنها تضم 58 تنسيقية ولائية مقسمة إلى 9 وكالات جهوية، ولتقريبها من المواطن تم فتح 548 مرافقة للدوائر عبر تراب الجمهورية، والقرض المصغر هو قرض يمنح للمواطنين بدون دخل و / أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم وحاملي المشاريع والأفكار ، ويهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفةعبر إحداث المشاريع المنتجة ،للسلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية، حيث يوجه القرض المصغر إلى إحداث أنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للمشروع في النشاط ويغطي أيضا النفقات الضرورية لانطلاق النشاط، أو لشراء مواد أولية (الجريدة الرسمية، 2011 ،عدد19 ، صفحة 7).

تم وضعها تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وتم تحويلها مؤخرا ووضعها تحت وصاية وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة (الجريدة الرسمية، 2022 ،عدد 71، صفحة 5).

2.IV مهام الوكالة: تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام التالية (الجريدة الرسمية، 2004 ،عدد 06، الصفحات 8-9):

-تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به؛

-تقديم النصح للمستفيدين و الاستشارة ومرافقهم في تنفيذ مشاريعهم؛

- تمنح قروض بدون فائدة؛

-تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المصغرة المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛

-ضمان متابعة المشاريع التي ينجزها المستفيدون، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛

-إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة، يكون هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية، ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز مشاريعهم المصغرة، وذلك الحساب الوكالة.

3.IV شروط الاستفادة من القرض المصغر:

شروط التأهيل للاستفادة من القرض المصغر تكون على النحو التالي:(الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2023):

-بلوغ سن 18 سنة فما فوق وعدم امتلاك دخل أو مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛

– التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه مع إثبات مقر الإقامة؛

–عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما؛

– القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر بـ 1 % من الكلفة الإجمالية للنشاط دفع الاشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بالنسبة للقروض البنكية؛

– الالتزام بتسديد القرض للبنك، ومبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة حسب الجدول الزمني المحدد والمتفق عليه.

4.IV صيغ التمويل والمرافقة التي تمنحها الوكالة

1.4.IV صيغ التمويل :تتكفل الوكالة بتسيير صيغتين للتمويل، تسمح كل صيغة بتمويل أنشطة محددة، كما يستقطب أيضا فئة معينة من حاملي الأفكار الاستثمارية، فيؤدي ذلك إلى نوع من التخصص في المشاريع، مما يزيد من فعالية هاتين الصيغتين والمتمثلتين في :(الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2023)

أ –الصيغة الأولى: فرض شراء المواد الأولية (وكالة – مقاول):

قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة لكل أصناف المقاولين تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100,000دج، وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون الأموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطاتهم، وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، مدة تسديد السلفة لا تعدى 36 شهرا.

ب –الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة – بنك – مقاول)

قروض بدون فوائد ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط (مؤسسة) كذلك لكل أصناف المقاولين، قد تصل تكلفة المشروع إلى 1.000.000.00 دج من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لإنشاء مؤسسة، يقدم التمويل بقرض بنكي بنسبة70%، مساهمة الوكالة 29%،مساهمة شخصية لصاحب المشروع وتعتبر رمزية 1%، وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

إن سقف التمويل قد ارتفع من 30.000 دج إلى 100.000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية و(250.000 دج بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا)، ومن 400.000 دج إلى 1.000.000 بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات (التمويل الثلاثي) (الجريدة الرسمية، 2011 ،عدد 19، صفحة 6) حسب الملخص (انظر إلى الجدول رقم 02 في الملحق).

2.4.IV البرامج التكوينية: تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتكوين المستفيدين من برامجها لتزويدهم بمختلف المعارف التي تمكنهم من تسيير مؤسساتهم كما يلي :

أ–تكوين في التربية المالية الإجمالية(PEFC): (معلب و بلحمدي ، 2020، صفحة 60)

برنامج تكويني موجه للمقاولين الذين استفادوا من قرض بدون فوائد لشراء مواد أولية، يهدف أساسا إلى:

–فهم أفضل الخيارات المالية وبالتالي زيادة فعالية استخدام الموارد المالية؛

–تجنب النفقات غير الضرورية بإتباع خطة ادخار؛

– اتخاذ القرارات الاستباقية بدلا من رد الفعل والعمل على تطوير الثقة بالنفس.

كما تتراوح مدة التكوين 03 أيام، أي ما يعادل 18 ساعة على الأقل لكل دورة تكوين، والمقاييس التي تتضمنها الدورة هي: إدارة الميزانية، إدارة الديون، الادخار، الخدمات المالية والمفاوضات المالية.

ب- التكوين في تسيير المؤسسات المصغرة (GTPE):(معلب و بلحمدي ، 2020، صفحة 60)

تسيير المؤسسات المصغرة هو برنامج تكويني موجه للمقاولين المستفيدين من التمويل الثلاثي، يهدف إلى تحسين بصفة دائمة النجاح المؤسسات المصغرة من خلال مساعدة المقاول على إنشاء مؤسسته على أسس متينة ، ومده بأفضل طرق التسيير وبالتالي تطوير ثقته بنفسه. ومدة التكوين هي 05 أيام؛ حوالي 30 ساعة لكل دورة تكوين أما المقاييس التي تدرس فهي: المؤسسة والعائلة، التسويق التموين تسير المخزون حساب التكاليف، التخطيط المالي، العمال والإنتاجية .

ج – الشبكة المقاولاتية: هي شبكة معلوماتية استحدثت مؤخرا تكون خاصة بالمستفيدين من الوكالة، يمكن للمنخرط فيها إنجاز مشاريع مشتركة، تقاسم الخبرات والكفاءات فيما بينهم، كما تساعده على تسويق منتوجاتهم سواء السلعية كانت أو الخدماتية.

3.4.IV الامتيازات الجبائية : تتمثل هذه الامتيازات في :(الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، 2023)

-إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات؛

-إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات؛

-تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛

-إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون؛

-يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛

- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض السنة الأولى من الإخضاع الضريبي تخفيض بنسبة 70%من الإخضاع الضريبي يتبعها تخفيض بنسبة 50% للسنة الثانية من الإخضاع الضريبي، ويستفيد من تخفيض ثالث للسنة الثالثة بتخفيض بنسبة 25%،كما تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5%.

5.IV المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

1.5.IV المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرحسب الأنشطة الاقتصادية:

تمول الوكالة بمجموعة من الأنشطة الاقتصادية (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2023):

- **الصناعة الغذائية:** صناعة العجائن الغذائية، الكسكس، الخبز، حلويات عصرية وتقليدية، صناعة الشوكولاتة، المرطبات، البوظة، تحميص ورحي القهوة، تعليب السمك، تحميص وتغليف الفول السوداني.
- **الألبسة:** الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغطية المنزلية (عدة السرير، المطبخ، المفروشات)
- **الصناعة الجلدية:** الأحذية التقليدية، الألبسة.
- **الصناعة الخشبية:** الأثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال، الحدادة.

- **الفلاحة:** تتضمن شعبتين هما:

– تربية الماشية: تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل.

– فلاحة الأرض: إنتاج البذور، الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور ونباتات الزينة.

- **الصناعة التقليدية:** النسيج والزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير والقطيفة والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.
- **الخدمات:** الإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات ، الصحة: عيادة الطبيب، طبيب الأسنان.
- **المباني والأشغال العمومية** :أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني: الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء

وتتوزع المشاريع الممولة حسب النشاط الاقتصادي (انظر إلى الجدول رقم 03 في الملحق).

إذ تعتبر القروض الممنوحة من طرف الوكالة والتي لا تزيد عن مليون دينار جزائري، والتي تستطيع المساهمة في دعم ورفع مستوى مختلف قطاعات الاقتصاد، كما يتضح من توزيع العدد الإجمالي للقروض الممنوحة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ولكن في بنسب مختلفة لأن ما نسبته 37.40٪ من هذه المشاريع تتركز في قطاع الصناعة المصغرة، تليها الخدمات بنسبة 19.77٪، حيث يهتم هذان القطاعان بالمستثمرين الشباب أكثر من القطاعات الأخرى لسهولة التعامل معهم ، بالإضافة إلى أنها تعتبر قطاعا مربح لا يتطلب الكثير من الجهد ، فهي لا تتطلب مؤهلات عالية المستوى. يليه قطاع الصناعة التقليدية بنسبة 17.61٪. أما بالنسبة للقطاعات الأخرى مثل الأشغال العمومية والبناء والزراعة والثروة السمكية من خلال الصيد فكلها مهمة اقتصاديا وتولد قيمة مضافة، لكن بخلاف ذلك لا نجد الشباب الراغب في الاستثمار التوجه إليها لأنه من الصعب الاستثمار في هذه الصناعات الذي يتطلب رأسمال كبير، وحجم الدوران بطيء ، وعائد صغير للأموال المستثمرة، لكن بشكل عام النتائج تتوافق مع قيمة وطبيعة القروض الممنوحة في هذا الإطار من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

2.5.IV الخدمات الغير مالية :

إلى جانب القرض والتكوين تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين، وا لهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكن واستمرارية الأعمال، من خلال الاستقبال الحسن في الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع ، مع مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط ،ومتابعة حوارية جدية لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها، مع اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع الهيئات المختصة ،توفير معارض عرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر ،ووضع موقع في الإنترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات وحصيلة الخدمات غير المالية (انظر إلى الجدول رقم 04 في الملحق).

قدمت الوكالة العديد من الخدمات التدريبية في مختلف المجالات الإدارية لدعم المستفيدين من قروضها، ليصل العدد الإجمالي للمقاولين 700 256مستفيد، منهم 717 119 من المستفيدين متعلمين في المجال المالي. أما فيما يخص التكوين المتعلق بإنشاء وتسيير الأنشطة عدده ضعيف مقارنة بباقي التكوينات التي تقوم بها الوكالة فلا يتعدى 5136 مستفيد ،فتعتبر صغيرة من جهة، ومن جهة أخرى فإن عدد المدربين على إدارة المشاريع الصغيرة أكبر من عدد المتلقين للقروض من التمويل الثلاثي، لأن الحصول

على هذا النمط من التمويل، مرتبط بإجراء التكوين وهذا ما يبين عدم اهتمام حاملي المشاريع من إجراء مثل هذه الدورات ما لم تكن إجبارية، في حين أن إجمالي عدد المستفدين من الخدمات غير المالية، المقدمة من طرف الوكالة بلغ 293 399مستفيد .

IV.5.3 تطور عدد مؤسسات المسيرة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب طبيعة التمويل

إن اختيارات التمويل التي توفرها الوكالة، جعل مجموعة معتبرة من الشباب يتوجه إلى مختلف أنماط عروض التمويل التي توفرها الوكالة(انظر إلى الجدول رقم 05 في الملحق).

للعلم أنه منذ بدء الأنشطة الفعلية في عام 2005، تمكنت الوكالة من تمويل 234 966 مشروعا صغيرا في مختلف المجالات لفائدة الباحثين عن القروض الصغيرة، منها 559 868 مشروعا تم تمويلها من خلال طريقة التمويل الثنائي ،مقارنة بـ 675 97 مشروعا من خلال نموذج التمويل الثلاثي ، بالمقابل يمكن القول أن معظم تمويل المؤسسة يستخدم لشراء مواد أوليةحيث أن عدد المشاريع الممولة بالتمويل الثلاثي يمثل10.11٪ من إجمالي مبلغ القرض، وذلك بسبب الإجراءات المصاحبة لذلك والتي تعتبر المشاريع الأكثر تعقيدا من النوع الأول من التمويل، لأن البنوك تشارك في عملية التمويل ، ويتعين على مقدمي طلبات التمويل بعد الموافقة عليها من قبل المؤسسة أن يمروا بعملية الموافقة المصرفية ، لأن الأبحاث تظهر أن البنوك توافق على الودائع بنسبة منخفضة من طلبات القروض، والبنوك تتجنب التمويل وليست حريصة على تمويل القروض الصغيرة .

IV.5.4 عدد مؤسسات المسيرة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجنس

هناك تنوع وعدالة بين الجنسين في طلب تمويل المشاريع، وتم التقدم للوكالة من الجنسين من 2005الى غاية ديسمبر 2022 عدد معتبر يقدر ب 966234 مستفيد موزعين (انظر إلى الجدول رقم 06 في الملحق).

الملاحظ أن كلا الجنسين قد استفادا من القروض المقدمة من الوكالة لكن بنسبة أكبر ، حيث استفادت مرها النساء حتى نهاية نوفمبر 2022 وعددهن 611420 مستفيدة أي بنسبة 63.59%، بينما الرجال استفادوا من 354814 تمويل أي برسبة 36.73 %، وهذا راجع لأن نسبة القروض المخصصة لشراء المواد الأولية أكبر من القروض المخصصة لإنشاء المشاريع المصغرة، حيث أن النساء أكثر اهتمام بقروض شراء المواد الأولية التي تدخل خاصة في الصناعات التقليدية من لوازم النسيج والخياطة وغيرها، حيث أن هذا النوع من القروض يشجع كثيرا النساء الماكنات في البيت، على توسيع مشاريعهن وإنشاء مشاريع جديدة، خاصة في مجال الصناعات التقليدية، والتي لا تحتاج إلى الكثير من الموارد كما أنها مشاريع بسيطة يمكن ممارستها في البيوت، وهذا ما يجعل الوكالة أكثر دعما لها وتجنب القروض البنكية لما لها من استهلاك للوقت و الجهد.

IV.5.5 تطور عدد مؤسسات المسيرة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

إن تمويل المشاريع مثمر، فكلما كان المشروع ذو قيمة مضافة وذو مردودية اقتصادية يتم قبوله، والجدول التالي يمثل نمو المؤسسات الممولة من طرف الوكالة (انظر إلى الجدول رقم 07 في الملحق).

يتبين من الجدول أن عدد المؤسسات الممولة من قبل الوكالة تنمو بنسبة مقبولة، ففي سنة 2018، بلغت نسبة 6.14 % غير أنه بدأت بالانخفا ض سنة 2019 إلى نسبة 4.78 %، من أسبابه الحراك الذي كان في الجزائر وتغيير النظام السياسي والمخاوف المصاحبة لهذا التغيير، و واصلت نسبة النمو بالانخفاض في تمويل المشاريع إلى أن وصلت نسبة 2.42 % سنة 2020، واستمرت بالانخفاض سنة 2021 إلى 1.52 %،وهذا بسبب أزمة كورونا 19، التي اجتاحت العالم على العموم والجزائر على الخصوص، مما أدى إلى عزوف الشباب الحامل للمشاريع للقدوم للوكالة في ظل غياب آليات متطورة لطلب القروض وتمويل المشاريع عن بعد ، وكذلك دراسة الملفات التي لم تستثمر الوكالة في هذه الازمة كإطلاق تطبيقه او موقع لطلب تمويل

القروض ودراسة الملفات عن بعد ، على غرار العديد من الدول التي استثمرت في هذه الازمة ، وتسهيل و تخفيف اجراءات تمويل المشاريع ،في ظل الإجراءات الوقائية الصارمة، ورغم تعافي الحال ورفع القيود مازال نسبة نمو المؤسسات المصغرة والمشاريع التي تمولها الوكالة في تناقص حيث في نوفمبر 2022 لم تتعدى نسبة النمو 1 %.

6.5.IV حصيلة تمويل الفئات الخاصة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

إن إشراك مختلف الفئات التي تشارك في المجال الاجتماعي من خلال التركيز على الوسائل المتاحة ، واعتبارها موارد قابلة للتطبيق لخلق استثمارات لصالح المجتمع، والتقليل من حدة الفقر، وهذا بإدماج الفئات الهشة والفئات المحرومة وكذا فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في خلق الثروة، من خلال برامج الدولة وسياساتها الاجتماعية الممثلة في برامج وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، التي ترافق هذه الفئات وتطبق هذه السياسات على المستوى الوطني(انظر إلى الجدول رقم 09 في الملحق).

V. النتائج ومناقشتها:

تعتبر المؤسسات المصغرة عنصر فعال في الاقتصاد سواء العالمي أو المحلي ،حيث تساهم فيه بصورة مباشرة أو غير مباشرة رغم اختلاف التعاريف التي تحدد نوع المؤسسات، و كل ينظر للتعريف من زاويته، ونحن في الجزائر تم الأخذ بمعيار عدد العمال بالإضافة إلى مبلغ رأس المال وكذلك رقم الأعمال، حيث تكمن مميزات المؤسسات المصغرة في سهولة التكوين ،حجم رأس المال المستثمر، التكنولوجيا البسيطة المستعملة وغير المعقدة باستثناء المؤسسات الناشئة، التي يصنفها بعض الرواد في صنف المؤسسات المصغرة، وتساهم هذه المؤسسات بطريقة أو بأخرى في الاقتصاد الوطني من خلال تطبيق سياسات الدعم المتاحة، التي توفرها الدولة الجزائرية منذ تحولها من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي، من أهم الصناديق والوكالات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والصندوق الوطني للبطالة سابقا وكذلك الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، التي أصبحت تؤديه هذه الأخيرة دورا فعال في تمويل المشاريع المصغرة من خلال التسهيلات التي تمنحها وكذا التكوين وتنويع التمويل من ثنائي إلى ثلاثي، غير انه تأثر تمويل المشاريع المصغرة من 2019، بسبب الحراك وتغيير نظام الحكم، وسنة 2020 و سنة 2021 بسبب أزمة كورونا 19 التي اجتاحت العالم والقيود التي فرضت على المعاملات والتنقلات، غير انه بعد رفع القيود والتعافي من الأزمة، لازالت نسبة تمويل المشاريع ضعيفة ويرجع سببها إلى عزوف جل الشباب لأنها تقف عائقا في الاستفادة من منحة البطالة.

VI. الخلاصة:

تعتبر سياسات الدعم المالي التي وفرتها السلطات العمومية منذ سنوات، مهمة بالنسبة لدعم المؤسسات المصغرة، لما توفره هذه المؤسسات من دعم للاقتصاد الوطني من خلال:

- مساهمتها في التنوع الاقتصادي من خلال زيادة عددها، والاستثمار في مختلف المجالات الاقتصادية؛
- من خلال تعزيز مختلف المؤشرات الاقتصادية خاصة في فيما يخص تغطية الاحتياجات الضرورية للمجتمع، من خلال توفير منتجات محلية بديلة عن تلك التي يتم استيرادها، ومنه تقليص فاتورة الاستيراد؛
- تساهم المؤسسات الصغيرة في الحد من البطالة، وهذا بزيادة الاستثمار في هذا النوع من المؤسسات، لأنه لا يتطلب رأسمال كبير وتوفر مناصب شغل كبيرة نعكس المؤسسات الكبيرة؛
- طبيعة التمويل التي توفره الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فيما يخص التمويل الثنائي وكالة مقاول ساهم لحد كبير في تعزيز القدرة الشرائية والمساهمة في خلق الثروة خاصة للنساء الماكثات في البيت، من خلال توفير دخل قار لهن.

- تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تثبيت السكان في القرى و المداشر ،وهذا بإنشاء مشاريع فلاحية ، وسهولة تمويلها.

المقترحات :

- تعدد صناديق وهيئات التمويل المكلفة بدعم وتمويل المؤسسات المصغرة، أدى بها إلى نقص فعاليتها رغم دمجها تحت وصاية وزارة واحدة إلا أنها تبقى بعيدة عن ما تأمل منه السلطات الحكومية الوصول إليه .
- ضرورة الاهتمام بالمؤسسات المصغرة، لما تتميز به من خصائص لمواجهة الأزمات والصدمات الاقتصادية منها أو الصحية كما حدث في أزمة انهيا ر أسعر البترول لسنة 2014، والأزمة الصحية الأخيرة التي أصابت العا لم والجزائر على الخصوص كورونا 19.
- إيجاد حلول ضرورية من خلال رقمنة القطاعات المانحة وتقليل الوثائق لتفادي البيروقراطية وتسهيل الحصول على التمويل.
- ضرورة إدخال صيغ أخرى للتمويل من خلال التمويل الإسلامي، وما يوفره من بدلائ ل تمويلية تلقى قبولا لدى عامة المواطنين.
- ضرورة توسيع نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ،من خلال تمويل مشاريع الفئات الهشة والفئات المحرومة وكذلك ذوي الاحتياجات الخاصة بالاتصال مع مصالح وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

VII. المراجع:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية. (1994 ،عدد44). عدد 44. مرسوم تنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6جويلية 1994.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية. (1994 ،عدد44). عدد 44. مرسوم تنفيذي رقم 94-189 المؤرخ في 6جويلية 1994.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية. (1996 ،عدد 41). عدد 41. مرسوم رئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 02جويلية1996.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية. (1996 ،عدد 52). عدد 52. مرسوم تنفيذي رقم 96-297 المؤرخ في 8 سبتمبر1996.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية. (1996 ،عدد52). عدد 52. مرسوم تنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08سبتمبر1996.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية. (2004 ،عدد 06). عدد 06. مرسوم تنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية. (2004 ،عدد14). عدد 14. المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22جانفي2004.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية. (2005 ،عدد4). عدد 4. مرسوم تنفيذي رقم 05-02 المؤرخ في 03 جانفي2005 ، يعدل و يتمم المرسوم رقم 04-16 المؤرخ في 22جانفي2004.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية. (2011 ،عدد 19). عدد 19. المرسوم التنفيذي 11-133 المؤرخ في 22مارس2011.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية. (2011 ،عدد19). عدد 19. مرسوم تنفيذي رقم 11-134 مؤرخ في 22 مارس 2011.
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية. (2020 ،عدد 70). عدد 70. المرسوم التنفيذي 20-339 المؤرخ 22نوفمبر2020 الذي يعدل ويتمم المرسوم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996.
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية. (2022 ،عدد 71). عدد 71. المرسوم التنفيذي رقم 22-354 المؤرخ في 20 أكتوبر 2022.
13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية. (2022 ،عدد 71). عدد 71. المرسوم التنفيذي رقم 22-356 المؤرخ في 20 أكتوبر 2022.
14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية. (2022 ،عدد71). عدد 71. المرسوم التنفيذي رقم 22-355 المؤرخ في 20 أكتوبر 2022.
15. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر . (2023). تاريخ الاسترداد 30 01, 2023، من https://www.angem.dz/ar/article/aides-et-avantages-accordes-aux-beneficiaires-du-micro-credit/
16. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (2023). تاريخ الاسترداد 30 01, 2023، من https://www.angem.dz/ar/article/les-types-d-activites-financees-par-le-dispositif/

17. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (2023). تاريخ الاسترداد 30 01, 2023، من https://www.angem.dz/ar/article/les-conditions-d-eligibilite-au-micro-credit/

18. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (2023). تاريخ الاسترداد 30 01, 2023، من https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit/

19. تفاحة هرقونة. (2011–2012). سياسات دعم المؤسسات المصغرة و أثرها على التشغيل –دراسة حالة ولاية تيارت–(مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران.

20. عبد الحكيم توفيق، و حسن يوسف. (2002). ادارة الاعمال التجارية الصغيرة. عمان، الاردن: دار الصفا للنشر والتوزيع.

21. عثمان لخلف. (2004–2005). واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها وتنميتها –دراسة حالة الجزائر –،أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر.

22. علي عمر أيمن. (2007). ادارة المشروعات الصغيرة. القاهرة، مصر: الدار الجامعية الاسكندرية.

23. فتيحة معلب، و سيد أحمد بلحمدي . (2020). الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM كاستراتيجية مرافقة لمؤسسات المصغرة في الجزائر. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 06، 53–72.

24. محفوظ جبار. (2005 فيفري, 2004). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مشاكلها و تمويلها–دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف 1999–2001–. مجلة العلوم الانسانية، 05، 215.

25. محمد بن سعد. (2004). ضرورة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواجهة تحديات العولمة. الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، (صفحة 25). سعيدة.

26. مصطفى بن نوري. (2005). دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم الاستثمار،مذكرة ماجستار (غير منشورة). 11. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،قسم علوم التسيير، الأغواط: جامعة ثليجي عمار.

TranslatingreferencesfromArabic

1- The People's Democratic Republic of Alegria, The official journal. (1994). Edition 44. Exécutive Decree No. 94-188 of July 6, 1994.
2- The People's Democratic Republic of Alegria, The official journal. (1994). Edition 44. Exécutive Decree No. 94-189 of July 6, 1994.
3- The People's Democratic Republic of Alegria, The official journal. (1996). Edition 41 . Presidential Decree No. 96-234 of July 02, 1996.
4- The People's Democratic Republic of Alegria, The official journal. (1996). Edition 52. Exécutive Decree No. 96-297 of September 08, 1996.
5- The People's Democratic Republic of Alegria, The official journal. (1996). Edition 12. Exécutive Decree No. 96-296 of September 08, 1996.
6- The People's Democratic Republic of Alegria, The official journal. (2004). Edition 06.Executive Decree No. 04-14 of January 22, 2004.
7- The People's Democratic Republic of Alegria, The official journal. (2004). Edition 06.Executive Decree No. 04-16 of January 22, 2004.
8- The People's Democratic Republic of Alegria, The official journal. (2005). Edition 4. Executive Decree No. 05-02 of January 03, 2005 amending and supplementing Decree No. 04-16 of January 22, 2004.
9- The People's Democratic Republic of Alegria, The official journal. (2011). Edition 19 Executive Decree No. 134-11 of March 22, 2011.
10- The People's Democratic Republic of Alegria, The official journal. (2011). Edition 19 Executive Decree No. 133-11 of March 22, 2011.
11- The People's Democratic Republic of Alegria, The official journal. (2020). Edition70. Executive Decree No. 20-339 of November 22, 2020 amending and completing Decree No. 96-296 of September 8, 1996.

12- The People's Democratic Republic of Alegria, The official journal. (2022). Edition 71. Executive Decree No. 22-355 of October 20, 2022.
13- The People's Democratic Republic of Alegria, The official journal. (2022). Edition 71. Executive Decree No. 22-354 of October 20, 2022.The People's Democratic
14- The People's Democratic Republic of Alegria, The official journal. (2022). Edition 71. Executive Decree No. 22-356 of October 20, 2022.
15- The National Agency for the management of micro-credit. (2023). Retrieved January 30, 2023, fromhttps://www.angem.dz/ar/article/aides-et-avantages-accordes-aux-beneficiaires-du-micro-credit.
16- The National Agency for the management of micro-credit. (2023). Retrieved January 30, 2023, fromhttps://www.angem.dz/ar/article/les-types-d-activites-financees-par-le-dispositif.
17- The National Agency for the management of micro-credit. (2023). Retrieved January 30, 2023, fromhttps://www.angem.dz/ar/article/les-conditions-d-eligibilite-au-micro-credit/.
18- The National Agency for the management of micro-credit. (2023). Retrieved January 30, 2023, from https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit/.
19- Toufaha hargounna. (2011-2012). Policies to support micro-enterprises and their impact on employment - a case study in the state of Tiaret - (Master's thesis). Faculty of Economics, Management Sciences and Commercial Sciences, Oran University.
20- Abd Hakim Tawfiq, and Hassan Youssef. (2002). Small business management. Amman, Jordan: Dar Al-Safa for publication and distribution.
21- Othman Lakhalaf. (2004-2005). The reality of small and medium enterprises and ways to support and develop them - a case study in Algeria - a doctoral dissertation. Faculty of Economics, Management Sciences and Commercial Sciences, Department of Management Sciences, University of Algiers.
22- Ali Omar Ayman (2007). Small project management. Cairo, Egypt: Alexandria University House.
23- Fatiha Maaleb, and Sied Ahmed Belhamdi. (2020). The National Agency for the Management of Microcredit, ANGEM, as an accompanying strategy for micro-enterprises in Algeria. Entrepreneurship Journal of Business Economics, 06, 53-72.
24- Mahfouth Jabbar. (February 2005, 2004). Small and medium enterprises, their problems and financing - a case study of small enterprises in the state of Setif 1999-2001 -. Journal of Human Sciences, 05, 215.
25- Mohammed ben Saad. (2004). The need for small and medium enterprises to meet the challenges of globalization. The National Forum on Small and Medium Enterprises in Algeria, (page 25). Saidda.
26- Mostapha ben Nouri. (2005). The role of small and medium enterprises in supporting investment, a master's note (unpublished). 11. Faculty of Economics and Management Sciences, Department of Management Sciences, Laghouat: Thaliji Ammar University.

VIII. الملاحق :

الجدول رقم (01) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة على عدد العمال وكذلك رقم الأعمال والحصيلة السنوية

المعايير / الزمن	المؤسسات الصغيرة جدا	المؤسسات الصغيرة
عدد العمال	9-1	49-10
رقم الأعمال (دج)	مليون	200 مليون
الحصيلة السنوية (دج)	10 مليون	100 مليون

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017، العدد02، ص 6

الجدول رقم (02) ملخص مختصر لنمط التمويل المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة النشاط	صنف المقاولة	المساهمة الشخصية	سلفة الوكالة	سلفة البنك	نسبة الفائدة
أقل من 100.000دج	كل الأصناف (شراء المواد الأولية)	00%	100%	0%	00%
أقل من 250.000 دج	كل الأصناف على مستوى الولايات الجنوبية	00%	100%	00%	00%
أقل من 1.000.000دج	كل الأصناف	01%	29%	70%	00%

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

- https://www.angem.dz/

الجدول رقم (03): توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب النشاط الاقتصاد

طبيعة القطاع	2017	2018	2019	2020	2021	نوفمبر2022
الفلاحة	115 161	120 690	125 301	127 482	129 405	130 680
الصناعات المصغرة	322 708	345 545	364 837	374 866	378 891	381 400
البناء والأشغال العمومية	70 294	75 434	79 897	82 225	84 462	86 111
الخدمات	169 827	176 613	182 806	186 306	189 270	191 076
الصناعات التقليدية	144 976	154 593	161 857	165 594	168 624	170 174

التجارة	3 407	3 826	4 404	4 811	5 435	5 795
الصيد	788	824	883	930	969	998
المجموع	**827 160**	**877 525**	**919 985**	**942 214**	**957 056**	**966 234**

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات :

-bulletin_d_information_statistique_N°40-38-36-34-32 année 2017. 2018.2019.2020.2021. sur site https://www.industrie.gov.dz
- https://www.angem.dz/

الجدول رقم (04): حصيلة الخدمات الغير مالية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية30نوفمبر 2022

الأنشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة	129 905
التكوين في مجال التعليم المالي	119 717
التكوين حسب برنامج(**GET AHEAD**)	1 942
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير الأنشطة	5 136
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	**256 700**
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	103 359
صالونات عرض / بيع	39 234
العدد الاجمالي للمستفيدين من الخدمات الغير مالية	**399 293**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر https://www.angem.dz/

الجدول رقم (05): تطور عدد المؤسسات المسيرة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب طبيعة التمويل

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	نوفمبر2022
تمويل شراء مواد أولية	746 930	793 917	832 247	851 610	862 328	868 559
التمويل الثلاثي وكالة – بنك – صاحب المشروع	80 231	83 608	87 738	90 604	94 728	97 675
المجموع	827 160	877 525	919 985	942 214	957 056	966 234

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على احصائيات :

-bulletin_d_information_statistique_N°40-38-36-34-32 année 2017. 2018.2019.2020.2021.
Sur site https://www.industrie.gov.dz
- https://www.angem.dz/

الجدول رقم (06): تطور عدد المؤسسات المسيرة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجنس

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	نوفمبر2022
النساء	523 427	555 298	584 995	596 233	607 083	611 420
الرجال	303 733	322227	334 990	345 981	349 973	354 814
المجموع	827 160	877 525	919 985	942 214	957 056	966 234

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر https://www.angem.dz

الجدول رقم (07): تطور عدد المؤسسات المسيرة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	نوفمبر2022
عدد المؤسسات	827161	877985	919985	942214	957056	966234
نسبة النمو	-	6.14%	4.78%	2.42%	1.58%	0.96%

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات

-bulletin_d_information_statistique_N°40-38-36-34-32 année 2017. 2018.2019.2020.2021.
Sur site https://www.industrie.gov.dz
- https://www.angem.dz/

الجدول رقم (08):تمويل الفئات الخاصة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية 30نوفمبر 2022

الفئات	عدد المستفيدين
الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة	1 721
المحبوسين المفرج عنهم	1 959
ضحايا المأساة الوطنية	404
المرشحين للهجرة الغير شرعية	95
الاشخاص المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة	67
العدد الاجمالي للمستفيدين من الخدمات الغير مالية	**4 246**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر https://www.angem.dz/